وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 08 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

8 أعضاء في "أوبك+" يتفقون على زيادة إنتاج النفط 137 ألف برميل يوميا في أكتوبر

الاقتصادية

اتفق ثمانية أعضاء في تحالف أوبك+ اليوم الأحد على زيادة إنتاج النفط 137 ألف برميل يوميا في أكتوبر، في ظل استقرار التوقعات الاقتصادية العالمية ومتانة أساسيات السوق في الوقت الراهن.

وبحسب بيان لـ"أوبك+"، عقدت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة "أوبك+"، والتي تضم السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان، التي سبق أن أعلنت تعديلات تطوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من 2023، اجتماعًا، عبر الاتصال المرئي، بتاريخ 7 سبتمبر 2025 لمراجعة مستجدات السوق البترولية وآفاقها المستقبلية.

وقال البيان "في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي وأسس السوق الإيجابية الحالية، كما يتضح من انخفاض المخزونات البترولية، قررت الدول المشاركة تنفيذ تعديل في الإنتاج قدره 137 ألف برميل يوميًا من إجمالي كميات التعديلات التطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في أبريل 2023، وسيُنفذ هذا التعديل في أكتوبر 2025. يشار إلى أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميا قد تتم إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق.

وستواصل الدول المشاركة متابعة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق، وفي إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول الثماني مجددًا على أهمية تبني نهجٍ حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف تعديلات الإنتاج التطوعية الإضافية او عكسها، بما في ذلك تعديلات الإنتاج التطوعية السابقة والبالغة 2.2 مليون برميل يوميًا التي أُعلن عنها في نوفمبر 2023.

كما أشارت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة أوبك+ إلى أن هذا الإجراء سيوفر فرصة للدول المشاركة لتسريع عملية التعويض، وجددت الدول الثماني التزامها بإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات التطوعية الإضافية التي سيتم مراقبة الالتزام بها من قبل اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج.

وقد أكّدت الدول عزمها على تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير 2024، وستعقد الدول الثماني اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض، على أن يُعقد الاجتماع المقبل في 5 أكتوبر.

وأكدت السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعُمان مجددًا التزامها باستقرار السوق البترولية، في ظل أساسيات السوق الإيجابية والنظرة المستقرة للاقتصاد العالمي، وتقوم بتعديل الإنتاج وفقًا لذلك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

زيادات أوبك+ الإنتاجية تخفف المخاطر

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

قرر كبار منتجي أوبك+ تسريع زيادة إنتاج النفط القادمة للمجموعة، مُقدّمةً بذلك زيادة في العرض كان من المقرر أصلاً أن تُجرى في أواخر عام 2026. وبحثت أوبك+ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضاتها الطوعية التي يبلغ مجموعها 1.65 مليون برميل يومياً قبل أكثر من عام من الموعد المحدد في اجتماعها الذي عقد أمس الأحد، مُشيرةً إلى الحاجة إلى استعادة حصتها السوقية.

وحافظت أسعار النفط على مكاسبها وسط مخاطر الإمدادات الروسية، وزيادة إنتاج أوبك+، حيث قيّم المتداولون مخاطر انقطاعات جديدة في الإمدادات بسبب الصراع الروسي الأوكراني مقابل زيادة إنتاج أعضاء أوبك+.

وكانت أسعار النفط قد استقرت على ارتفاع بعد تقارير عن تجدد الضربات الأوكرانية على منشآت التكرير والتصدير الروسية، حيث تضاءلت الآمال في التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا بعد أن حثّ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الشهر الماضي الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إجراء محادثات مباشرة قبل النظر في عقد قمة ثلاثية تستضيفها واشنطن.

أدى تكثيف الضربات الجوية إلى زيادة احتمالات فرض المزيد من العقوبات على روسيا، مما قد يؤدي إلى اضطرابات في الإمدادات، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

تُكثّف الولايات المتحدة وحلفاؤها تطبيق العقوبات الثانوية على النفط الروسي، على الرغم من أن تأثير هذه الإجراءات كان محدودًا حتى الآن على التدفقات إلى آسيا. فرضت واشنطن الأسبوع الماضي تعريفة جمركية إضافية بنسبة 25 % على الواردات الهندية، مما ضاعف إجمالي الرسوم الجمركية إلى 50 % اعتبارًا من 27 أغسطس، ردًا على ارتفاع مشتريات نيودلهي من الخام الروسي. ومع تعويض هذه المخاطر، أثارت زيادة إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك+) وحلفائها في الأشهر الأخيرة مخاوف من تخمة المعروض.

وفي تطورات أسواق الطاقة والاحداث المؤثرة على تحركات أسعار النفط، شهدت الأسواق انخفاض حاد في واردات الوقود الحيوي الأمريكية مع تلاشي اعتمادات الاستيراد. انهارت واردات الولايات المتحدة من الديزل الحيوي والديزل المتجدد في النصف الأول من عام 2025 بعد إلغاء الإعفاءات الضريبية على الوقود الحيوي المستورد، مما قضى على جدوى ذلك، حيث لم يتدفق سوى 7000 برميل يوميًا (أي ما يعادل عُشر كميات العام الماضي).

في نيجريا، قد يُؤدي تسرب مُحفز في وحدة التكسير الحفزي للسوائل المتبقية في مصفاة دانغوتي النيجيرية، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 ألف برميل يوميًا، إلى توقف إنتاج البنزين لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر، مما يحرم البلاد من إنتاج 200 ألف برميل يوميًا، ويرفع تشققات البنزين في أوروبا إلى أعلى مستوياتها منذ مايو 2024.
في الدنمارك، رفعت شركة أورستيد الدنماركية، المُطورة لطاقة الرياح البحرية، بالتعاون مع ولايتي رود آيلاند وكونيتيكت، دعوى قضائية ضد إدارة ترمب بسبب الإيقاف القسري لمشروعها "ريفولوشن ويند" شبه المكتمل، معتبرةً إياه غير قانوني.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الولايات المتحدة، ستسرّح شركة النفط الأمريكية العملاقة كونوكو فيليبس ما بين 20 % و25 % من قوتها العاملة حول العالم بنهاية هذا العام، مما يؤثر على ما يصل إلى 3250 موظفًا كجزء من إعادة هيكلة واسعة النطاق، مُشيرةً إلى ارتفاع التكاليف التي يُمكن التحكم بها إلى 13 دولارًا للبرميل حاليًا من 11 دولارًا للبرميل في عام 2021.

في العراق، وقّعت شركة تسويق النفط العراقية الحكومية (سومو) اتفاقية تخزين مع شركة أو كيو العُمانية لبناء مزرعة صهاريج لتخزين النفط الخام في ميناء رأس مركز العُماني بسعة أولية تبلغ 10 ملايين برميل، سعيًا منها للحدّ من تأثير التوترات في الخليج العربي على بعض صادراتها النفطية.

في الولايات المتحدة، اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب خطوة ضدّ وقود الشحن، حيث تواصلت وزارة الخارجية الأمريكية مع دول أخرى لرفض "إطار عمل صافي الانبعاثات الصفري" للمنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والذي يفرض رسومًا على السفن التي تُخالف معايير الانبعاثات العالمية، أو تُواجه تعريفات جمركية وقيودًا على التأشيرات ورسومًا إضافية على الموانئ

في صعيد أمريكي منفصل، أفادت التقارير أن شركة النفط الأمريكية العملاقة إكسون موبيل تسعى إلى بيع مصانعها الكيميائية الأوروبية في المملكة المتحدة وبلجيكا مقابل ما يصل إلى مليار دولار، بينما تدرس في الوقت نفسه إمكانية إغلاقها نهائيًا في حال ضعف الإقبال على الشراء.

في إيطاليا، تسعى البلاد للحصول على ضمانات توريد من أذربيجان، حيث تجري الحكومة الإيطالية محادثات مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية سوكار، وتشير التقارير إلى أنها على وشك إبرام صفقة لشراء حقوق الملكية الفكرية لمصفاة محلية مملوكة للقطاع الخاص مقابل حوالي 3 مليارات دولار، مطالبةً بضمانات لتأمين الإمدادات وتوفير فرص العمل.

في غيانا، تخطط حكومة غيانا لإطلاق جولة تراخيص التنقيب البحرية التالية في أوائل عام 2026، وتأجيلها إلى ما بعد انتهاء الانتخابات العامة في البلاد هذا الشهر، حيث لم يتم منح الفائزين في مزاد عام 2022 السابق مناطقهم الخاصة بعد.

في كوريا الجنوبية، أعلنت وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية أن ميزانيتها لعام 2026 لا تتضمن أي مخصصات لمشروع "الحوت الأزرق" في المياه العميقة بحوض أوليونغ، مما يُبدد آمال البلاد الكبرى في أول اكتشاف نفطي تجاري على الإطلاق.

في روسيا، وافقت شركة النفط الحكومية الروسية "روسنفت" على توريد 2.5 مليون طن إضافية سنويًا (50 ألف برميل يوميًا) من النفط الخام إلى الصين عبر كازاخستان، بالإضافة إلى 200 ألف برميل يوميًا التي تُقدمها بالفعل بموجب عقد مدته 10 سنوات أُعيد توقيعه في عام 2022.

في اليابان، تدرس شركة جيه إكس ادفانسد ميتل، أكبر مصهر للنحاس في اليابان، خفض الإنتاج بعشرات الآلاف من الأطنان المترية هذا العام، وستكشف عن خارطة طريق لتقليص قدرة الصهر بحلول مارس 2026، حيث أدت رسوم المعالجة المتراجعة إلى تآكل الهوامش.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في صعيد روسي متصل، أظهرت بيانات من مصادر السوق ومجموعة بورصة لندن أن صادرات روسيا المنقولة بحراً من الديزل وزيت الغاز انخفضت بنسبة 6 % على أساس شهري في أغسطس لتصل إلى حوالي 3.1 مليون طن متري، حيث أثرت الأضرار الناجمة عن ضربات الطائرات الأوكرانية المسيرة على الإنتاج. في الشهر الماضي، كثّفت أوكرانيا هجماتها بطائرات مسيرة على منشآت نفطية روسية، مستهدفةً يوميًا مصافي تكرير ومستودعات نفط رئيسية، معظمها في جنوب ووسط روسيا، قبيل اجتماع بين الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
نتيجةً لذلك، توقّف ما لا يقل عن 17 % من طاقة معالجة النفط في روسيا، أي ما يعادل 1.1 مليون برميل يوميًا، في أغسطس. وأظهرت بيانات الشحن أن شحنات الديزل والغازول من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود انخفضت الشهر الماضي بنحو 12% مقارنةً بيوليو لتصل إلى 0.83 مليون طن.

ومع ذلك، ارتفعت صادرات الديزل عبر ميناء بريمورسك الروسي على بحر البلطيق، وهو أكبر منفذ لصادرات الديزل منخفض الكبريت في البلاد، بنسبة 5.4 % على أساس شهري في أغسطس لتصل إلى 1.33 مليون طن، وذلك بعد أن أكمل موردو الوقود الرئيسيون أعمال الصيانة المخطط لها.

وظلت تركيا والبرازيل أكبر مستوردي الديزل والغاز الروسيين الشهر الماضي، بينما كانت المغرب وتونس والسنغال من بين المستوردين الرئيسيين الآخرين، وفقًا لبيانات بورصة لندن.

وأعلنت شركة توتال إنرجيز الفرنسية العملاقة للنفط يوم الاثنين أنها حصلت على تصريح استكشاف في منطقة نزومبو قبالة سواحل جمهورية الكونغو، بالقرب من منشآتها العاملة في موهو. وأعلنت توتال إنرجيز أنها ستدير هذا الأصل بحصة 50 %، بينما ستمتلك قطر إنرجيز 35%، بينما ستمتلك شركة النفط الوطنية الكونغولية اس ان بي سي النسبة المتبقية.

يغطي هذا الترخيص منطقة مساحتها 1000 كيلومتر مربع، تقع على بُعد 100 كيلومتر قبالة ساحل بوانت نوار، وسيُضيف إلى محفظة "آفاق استثمارية عالية التأثير"، وفقًا لما ذكره كيفن ماكلاشلان، نائب الرئيس الأول للاستكشاف في توتال إنرجيز.

وأفادت الشركة أن برنامج العمل يشمل حفر بئر استكشافية واحدة، ومن المتوقع أن يبدأ قبل نهاية عام 2025. تنتج توتال إنرجيز حاليًا 65 ألف برميل من النفط يوميًا في جمهورية الكونغو، معظمها من خلال آبار بحرية. وتمتلك شركة اس ان بي سي أيضًا 15 % من مرافق إنتاج موهو.

وأعلن وزير النفط والغاز الأنغولي يوم الاثنين أن مصفاة كابيندا النفطية، المقرر إنشاؤها بطاقة 30 ألف برميل يوميًا، وهي الأولى التي تُبنى منذ استقلال البلاد قبل نصف قرن، ستبدأ إنتاج الوقود بنهاية العام. سيساهم هذا المشروع، الذي سيكون ثاني مصفاة نفط في أنغولا، في تقليل اعتماد ثاني أكبر منتج للنفط الخام في أفريقيا جنوب الصحراء على واردات الوقود باهظة الثمن، في ظل جهود الحكومة لإلغاء دعم الوقود الذي أثار احتجاجات دامية.
وصرح ديامانتينو أزيفيدو، وزير النفط والغاز، في حفل افتتاح حضره أيضًا رئيس أنغولا: "نؤكد اليوم أن مصفاة كابيندا تدخل مرحلتها الحاسمة، وأنه بحلول نهاية العام، ستنتج أنغولا أول مشتقات نفطية تجارية في هذه الوحدة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تُعد شركة جيمكورب، وهي شركة استثمار في الأسواق الناشئة مقرها لندن، أكبر مساهم في المصنع، وقد صرحت سابقًا أن المرحلة الأولى ستوفر ما بين 5 % و10 % من احتياجات البلاد من الوقود.

تمتلك شركة سونانجول النفطية الحكومية حصة الـ 10 % المتبقية، وهي تُزوّد المصفاة بالمواد الخام. ووفقًا لسونانجول، تستورد أنغولا حوالي 72 % من استهلاكها المحلي من الوقود، أي حوالي 3.3 مليون طن متري من المنتجات البترولية المكررة سنويًا.

وأبلغت شركة جيمكورب العام الماضي أن استثمارات المرحلة الأولى تراوحت بين 500 و550 مليون دولار، وهو مبلغ يفوق التقديرات الأولية نظرًا لارتفاع التكاليف بسبب الجائحة والتضخم.

ومن المتوقع أن ترفع المرحلة الثانية طاقة معالجة النفط الخام إلى 60 ألف برميل يوميًا، وأن تُشغّل وحدة تكسير هيدروجيني لإنتاج الديزل ووقود الطائرات. وصرح أزيفيدو بأن بناء مصفاة سويو المقترحة، التي تبلغ طاقتها 100 ألف برميل يوميًا، قيد المراجعة بسبب القيود التي فرضها المطور الخاص، كونسورتيوم كوانتن الذي تقوده الولايات المتحدة. ومع ذلك، صرّح أزيفيدو، دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل، بأن بناء مصفاة لوبيتو سيُستأنف بعد مراجعة شاملة و"خفض كبير في التكاليف". وفي وقت سابق من هذا العام، صرّح مسؤول تنفيذي في سونانغول بأن الشركة تُجري محادثات مع بنوك صينية وأوروبية لسد عجز تمويلي قدره 4.8 مليار دولار لمصفاة لوبيتو، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 200 ألف برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دول أوبك+ تقرر زيادة إنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يومياً

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

اجتمعت دول أوبك+ الثماني، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي المملكة ، وروسيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان، افتراضيًا أمس لمراجعة أوضاع السوق العالمية وتوقعاتها , وأكدت دول أوبك+ الثماني، التزامها باستقرار السوق النفطية في ضوء أساسيات السوق الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وتعديل إنتاجها.

وفي ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، قررت الدول الثماني المشاركة تطبيق تعديل إنتاج قدره 137 ألف برميل يوميًا من التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في أبريل 2023.

وسيتم تنفيذ هذا التعديل في أكتوبر 2025 كما هو موضح في الجدول الذي تم اعتماده وتوزيعه في الاجتماع. ويمكن إعادة 1.65 مليون برميل يوميًا، جزئيًا أو كليًا، وفقًا لتطورات أوضاع السوق، وبشكل تدريجي.

وستواصل الدول مراقبة وتقييم ظروف السوق عن كثب، وفي إطار جهودها المتواصلة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول على أهمية اتباع نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف أو عكس تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، بما في ذلك التعديلات الطوعية التي تم تنفيذها سابقًا لـ 2.2 مليون برميل يوميًا والتي أُعلن عنها في نوفمبر 2023.

وأشارت دول أوبك+ الثماني أيضًا إلى أن هذا الإجراء سيتيح فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها. وأكدت الدول الثماني التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي ستراقبها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في تحالف أوبك+.

كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي إنتاج زائد منذ يناير 2024. وستعقد دول أوبك+ الثماني اجتماعات شهرية لمراجعة ظروف السوق، والامتثال، والتعويضات. وستجتمع الدول الثماني في 5 أكتوبر 2025.

وتم توزيع زيادة الإنتاج للدول الثماني في شهر أكتوبر وتشمل زيادة إنتاج الجزائر 4000 برميل يوميا لتصل إلى 963 ألف برميل يوميا، والعراق 17 ألف برميل يومياً لتصل إلى 4,237 مليون برميل يومياً، والكويت 11000 برميل يوميا لتصل لـ2,559 مليون برميل يوميا، والسعودية 42000 برميل يومياً لتصل إلى 10.020 مليون برميل يومياً، والامارات 12000 ألف برميل يومياً لتصل إلى 3,387 مليون برميل يومياً، وكازخستان 6000 برميل يومياً لتصل لـ1,556 مليون برميل يوميا، وعمان 3000 برميل يومياً لتصل لـ804 الف برميل يوميا، وروسيا 42000 برميل يومياً لتصل لـ 9,491 مليون برميل يوميا، ليصبح إجمالي الزيادات لكافة الدول الثماني 137 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال المحللون أوبك+ تتفق على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر لاستعادة حصتها السوقية. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا في أكتوبر، وهو أقل من مستواه في سبتمبر/أغسطس. وتبدأ أوبك+ تخفيفًا مفاجئًا لتخفيضات الإنتاج البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، بينما تسعى السعودية لاستعادة حصتها السوقية.

اتفقت أوبك+ على زيادة إنتاج النفط اعتبارًا من أكتوبر، في الوقت الذي تسعى فيه المملكة ، أكبر منتج في المنظمة، لاستعادة حصتها السوقية، مع تباطؤ وتيرة الزيادات مقارنة بالأشهر السابقة بسبب ضعف متوقع في الطلب العالمي.

تعمل أوبك+ على زيادة الإنتاج منذ أبريل بعد سنوات من التخفيضات لدعم سوق النفط، لكن قرار يوم الأحد بزيادة الإنتاج جاء مفاجئًا وسط وفرة نفطية محتملة تلوح في الأفق خلال أشهر الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

واتفق ثمانية أعضاء في أوبك+ امس في الاجتماع عبر الإنترنت على زيادة الإنتاج اعتبارًا من أكتوبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وفقًا لما جاء في بيان، وهو أقل بكثير من الزيادات الشهرية البالغة حوالي 555 ألف برميل يوميًا لشهري سبتمبر وأغسطس و411 ألف برميل يوميًا في يوليو ويونيو.

يعني اتفاق يوم الأحد أيضًا أن أوبك+ قد بدأت في تقليص الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا من قبل ثمانية أعضاء قبل أكثر من عام من الموعد المحدد. وقد خفّضت المجموعة بالفعل الدفعة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.5 مليون برميل يوميًا منذ أبريل، أي ما يعادل حوالي 2.4% من الطلب العالمي.

وقال خورخي ليون، المحلل في ريستاد والمسؤول السابق في أوبك: "قد تكون البراميل قليلة، لكن الرسالة كبيرة". وأضاف: "الزيادة لا تتعلق بالكميات بقدر ما تتعلق بالإشارة - أوبك+ تُعطي الأولوية لحصة السوق حتى لو خاطرت بانخفاض الأسعار".

وأضاف ليون أن أوبك+، المكونة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، وجدت سهولة في زيادة الإنتاج عندما كان الطلب ينمو في الصيف، لكن الاختبار الحقيقي سيأتي في الربع الأخير مع توقع تباطؤ الطلب.

وأشارت أوبك+ إلى أنها تحتفظ بخيارات لتسريع أو تعليق أو عكس الزيادات في الاجتماعات المقبلة. وحددت الدول الثماني موعد الاجتماع المقبل لها في 5 أكتوبر. تأتي زيادات إنتاج أوبك هذا العام في الوقت الذي سعت فيه المملكة إلى معاقبة أعضاء آخرين مثل كازاخستان على الإفراط في الإنتاج، وفي الوقت الذي بنت فيه الإمارات العربية المتحدة قدرات إنتاجية جديدة وسعت إلى تحقيق أهداف أعلى.

في وقت سابق من هذا العام، ضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على المجموعة لزيادة الإنتاج سعياً منه لتحقيق وعده الانتخابي بخفض أسعار البنزين المحلية. أدت زيادات الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 15% حتى الآن هذا العام، مما دفع أرباح شركات النفط إلى أدنى مستوياتها منذ الجائحة، وأدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الوظائف.

ومع ذلك، لم تنهار أسعار النفط، حيث يتم تداولها عند حوالي 65 دولارًا للبرميل، مدعومة بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا وإيران. وقد شجع ذلك أوبك+ على مواصلة زيادة الإنتاج. ولم ترق زيادات أوبك+ إلى الكميات المتعهد بها لأن معظم الأعضاء يضخون النفط بكامل طاقتهم تقريبًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نتيجةً لذلك، فإن المملكة والإمارات العربية المتحدة فقط هما القادرتان على زيادة إنتاج النفط في السوق، وفقًا لما ذكره محللون وأظهرته البيانات.

وقبل اتفاق الامس، كانت أوبك+ قد طبقت تخفيضات على مستويين: خفض بمقدار 1.65 مليون برميل يوميًا من قِبل الأعضاء الثمانية، وخفض آخر بمقدار مليوني برميل يوميًا من قِبل المجموعة بأكملها، ساري المفعول حتى نهاية عام 2026.

تضخ أوبك+، حوالي نصف النفط العالمي، وستبدأ المجموعة في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

وقال محللون في كومرتس بنك في مذكرة: "إن اتفقت دول أوبك+ الثماني على زيادة أخرى في الإنتاج، نعتقد أن ذلك سيضع ضغطًا هبوطيًا كبيرًا على أسعار النفط. ففي النهاية، هناك بالفعل خطر كبير من فائض في المعروض".

انخفضت أسعار خام برنت القياسي العالمي بأكثر من 10% هذا العام وسط حالة من عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية، ومع قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بزيادة الإنتاج

وقد تزايدت التوقعات بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، مثل روسيا - المعروفين معًا باسم أوبك+ - سيضخون المزيد من البراميل في السوق لاستعادة حصتهم السوقية في اجتماع يوم الأحد.

وهذا يعني أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أو 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

ويُلقي عدم اليقين بشأن إنتاج أوبك+ بظلاله على النفط، مع توجه النفط نحو انخفاضات أسبوعية تتراوح بين 1% و1.5%، مع قلق المتداولين من زيادة الإمدادات وتباطؤ الطلب. وستُمثل أي زيادات أخرى في الإنتاج تقليصًا إضافيًا لتخفيضات أوبك الكبيرة في الإنتاج على مدار العامين الماضيين، حيث تسعى المنظمة الآن إلى تعزيز الإنتاج واستعادة حصة سوقية أكبر. وكان إنتاج النفط الروسي محط تركيز رئيسي، وسط جهود الولايات المتحدة لثني المشترين الرئيسيين، الهند وأوروبا، عن شراء المزيد من النفط من موسكو.

لكن روسيا وافقت مؤخرًا على توريد ما لا يقل عن 2.5 مليون طن متري من النفط إلى الصين سنويًا، عبر كازاخستان، مما يُرجّح أن يُبقي إنتاج موسكو النفطي مرتفعًا. بينما أثار ارتفاع غير متوقع في مخزونات النفط الأمريكية قلق أسواق النفط أيضًا.

وقال فيل فلين، كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز، أن زيادة أوبك+ للإنتاج قد زادت قبيل الاجتماع. وكان المتداولون يتوقعون عدم حدوث أي تغيير من المجموعة. وكانت أوبك+ قد اتفقت بالفعل على رفع أهداف الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا من أبريل إلى سبتمبر، بالإضافة إلى زيادة حصة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 300 ألف برميل يوميًا.
على مدار الأشهر القليلة الماضية، ورغم تسارع زيادات الإنتاج، ظلت أسعار النفط في الشرق الأوسط هي الأقوى بين أسعار النفط الإقليمية عالميًا. وقد عزز هذا ثقة المملكة وأعضاء أوبك الآخرين في زيادة الإنتاج، وفقًا لتقرير صادر عن شركة هايتونغ للأوراق المالية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكان السوق ينتظر أيضًا نتائج اجتماع ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائهم في 7 سبتمبر. ويستبعد المحللون إجراء المنظمة أي تغييرات إضافية على الإنتاج في الوقت الحالي.

وقال إمريل جميل، كبير المحللين في بورصة لندن للأوراق المالية: "لا تزال المخاطر الجيوسياسية تؤثر على اتجاهات أسعار النفط. وترقب السوق اجتماع أوبك، ويبقى متشبثًا بتوقعات زيادات إضافية قد تؤدي إلى فائض في المعروض".

ومن العوامل التي دعمت الأسعار أيضًا انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، إلى جانب مخزونات نواتج التقطير والبنزين، وانخفضت مخزونات النفط الخام بنحو 3.4 مليون برميل في المتوسط في الأسبوع المنتهي في 29 أغسطس.
لكن البيانات الاقتصادية الضعيفة أبقت الأسعار في حدودها. وانكمش قطاع التصنيع الأمريكي للشهر السادس على التوالي، حيث أثرت رسوم الرئيس دونالد ترامب الجمركية على ثقة الشركات والنشاط الاقتصادي، مما أثر سلبًا على توقعات الطلب على النفط.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بأكثر من 1% يوم الأربعاء قبيل اجتماع نهاية الأسبوع لمنتجي أوبك+، والذي نظر في زيادة أخرى في أهداف الإنتاج في أكتوبر.

وقالت مصادر إن ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها قرروا زيادة إنتاج النفط في اجتماع الأحد، في إطار سعي المجموعة لاستعادة حصتها السوقية.

وتعني هذه الزيادة الإضافية أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تقليص المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

كانت المجموعة قد اتفقت بالفعل على زيادة أهداف الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا من أبريل إلى سبتمبر، بالإضافة إلى زيادة حصة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 300 ألف برميل يوميًا.

ومع ذلك، فإن الزيادات الفعلية من المجموعة لم ترق إلى مستوى تلك التعهدات، حيث عوّض بعض الأعضاء فائض الإنتاج السابق، بينما واجه آخرون صعوبة في زيادة الإنتاج بسبب قيود الطاقة الإنتاجية.

وقالت مصادر إن أوبك+ درست زيادة إنتاج النفط في اجتماع الأحد، في إطار سعي المجموعة لاستعادة حصتها السوقية. وإن أي دفعة إضافية ستعني أن أوبك+، التي تضخ حوالي نصف نفط العالم، ستبدأ في تخفيف المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج البالغة حوالي 1.65 مليون برميل يوميًا، أو 1.6% من الطلب العالمي، قبل أكثر من عام من الموعد المحدد.

ولا تزال أسعار النفط مرتفعة حتى مع رفع أوبك+ للإنتاج.
لم تفِ الزيادات الفعلية من جانب المجموعة بوعودها، إذ عوّض بعض الأعضاء فائض الإنتاج السابق، بينما واجه آخرون صعوبة في زيادة الإنتاج بسبب قيود الطاقة الإنتاجية.
وكانت أوبك+ تُخفّض الإنتاج لعدة سنوات لدعم أسعار النفط. لكنها تراجعت عن هذا المسار هذا العام لزيادة حصتها السوقية، مدفوعةً جزئيًا بدعوات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لأوبك لزيادة الإنتاج للسيطرة على أسعار البنزين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في اجتماعها الأخير في أغسطس، رفعت الدول الثماني إنتاجها بمقدار 547 ألف برميل يوميًا لشهر سبتمبر، وهو تراجع مُبكّر عن أكبر شريحة من تخفيضات الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة منفصلة في إنتاج الإمارات العربية المتحدة بلغت حوالي 2.5 مليون برميل يوميًا.

وتظل الطبقة التالية من خفض الإنتاج بمقدار 1.65 مليون برميل يوميا سارية حتى نهاية عام 2026، فضلا عن تخفيضات أخرى بمقدار 2 مليون برميل يوميا من جانب المجموعة بأكملها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوبك تتحكم في موازين سوق النقط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

عند الخوض في حسابات أوبك، يُمكن القول إن هذا هو العامل الوحيد المُؤثر على النفط حاليًا، ففي الوقت الذي ظهرت فيه عناوين مُثيرة للأسواق، انتشرت صورة بوتين وشي ومودي حول العالم، وقد يُفسر هذا موجة البيع التي بدأت منصف الأسبوع الماضي، أكثر من كونه زيادة جديدة مُقترحة من أوبك. هذا تأكيد على أن الهند لن تتراجع، مهما بلغت حدة غضب ترمب، بحسب موقع اويل نت ديد ومقره الولايات المتحدة.

شهد الأسبوع الماضي ترددًا من جانب الهند، ولكن بمجرد أن تم تسعير خام الأورال عند سعر برنت3-، أصبح الوضع مُرضيًا للغاية. بين الصين والهند، تمكنتا خلال الأيام العشرة الماضية من استيعاب كل ما كان عائمًا، وعادت الأمور إلى طبيعتها.

ولا تزال هناك بعض المشكلات التي يجب حلها مع مصفاة نايارا، التي انقطعت عن نفط أرامكو وسومو (السعودية والعراق) ليس لأسباب أخلاقية، ولكن ببساطة لأن نايارا لا تستطيع الدفع عبر القنوات المُعتادة، من أنها ستجد بعض المُستثمرين في دبي.

إذا كان السوق يأمل في فرض المزيد من العقوبات لشلّ روسيا وإجبار الهند على التحول إلى الأسواق الرئيسية، فقد أصبح هذا الخيار غير وارد الآن. لجأ ترمب إلى الضغط على أوروبا لقطع الإمدادات عن سلوفاكيا والمجر، اللتين (حتى لو لم تتعرضا للهجوم) لا تزالان تستقبلان المواد الروسية عبر خط أنابيب دروجبا، الذي يمر عبر أوكرانيا.

ومع ذلك، اختتم شهر أغسطس بارتفاع ملحوظ في واردات النفط الخام، ومن الواضح أنه في حين تراجعت الهند، انتعشت الصين، مما يُظهر طلبًا مرنًا، حتى مع دخولنا ذروة موسم التعافي التي يُخشى حدوثها.

يبدو أن الصين ستواصل بناء احتياطياتها، وتتحول الآن إلى إعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي، حيث كانت شركة يونيبك أكثر نشاطًا في المحيط الأطلسي وغائبة عن عمليات البيع المعتادة في الشرق الأوسط.

والصين ليست قلقة بشأن الطلب، فبإمكان الصين تولي هذا الأمر، وينبغي على الهند أن تحذو حذوها، إذ تحتاج إلى تعويض الوقت الضائع في محاولة إرضاء ترمب. فقد انتهى موسم الرياح الموسمية، وصيانة المصافي خفيفة، لذا ستُضخّ كميات كبيرة من النفط.

مع ذلك، يبقى العرض بيد أوبك، وبالتالي بيد السعوديين، فيما يتعلق باستراتيجية أسعار البيع الرسمية القادمة. شهدنا الأسبوع الماضي توافر المزيد من البراميل السعودية، والآن هناك شائعة عن طرح المزيد من خام مربان في السوق في أكتوبر.

وبينما تدرس أوبك+ الآن تخفيف خفض إنتاجها البالغ 1.66 مليون برميل يوميًا بدءًا من أكتوبر، أي قبل أكثر من عام من الموعد الأصلي لعام 2026، تبدو الاستراتيجية مختلفة بعض الشيء هذه المرة، حيث تتخلى عن الحصص الثابتة وتتجه نحو تعديلات شهرية مرنة، لذا، تُحدد زيادات شهرية تتراوح بين 60 ألف و70 ألف برميل يوميًا، مع إمكانية زيادة أو إيقاف أو خفض الإنتاج أو حتى عكسه في حال تجاوزت الأسعار الحد المسموح به. ترقية إلى مدفوع

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بحسب حسابات أوبك، فإن هذا التخفيض البالغ 1.66 مليون برميل يوميًا سيُنتج في الواقع "ما لا يزيد عن 700,000-800,000 برميل يوميًا في أحسن الأحوال" على مدار 12 شهرًا، وفقًا لأحد المندوبين، ولكن في الواقع، قد يكون هذا أقرب إلى مليوني برميل يوميًا إذا استطاعت السوق تحمّله.

ولكن، بينما سوق النفط مكتوفي الأيدي وينتظر، هناك من يجني المال أخيرًا، حيث بدأت ناقلات النفط تستمد زخمًا من هذه الفوضى في أسواق النفط، مع ازدياد نشاطها في المحيط الأطلسي. هذا الأسبوع وحده، تم تثبيت تسع ناقلات نفط عملاقة من خفر سواحل الولايات المتحدة شرقًا، حيث ارتفعت الأسعار من 7 ملايين دولار الأسبوع الماضي إلى أكثر من 9 ملايين دولار يوم الجمعة. أعتقد أن تداولات العوائد مُجدية في النهاية.

ويبدو أن هناك دلائل متزايدة على أن المزيد من النفط الخام يتدفق إلى الأسواق، حتى قبل قرار أوبك، ورغم كل الضجيج حول الرسوم الجمركية، والركود، والذهب، وتقارير الوظائف. يستقر سعر النفط عند 65 دولارًا أميركيًا في الوقت الحالي، وقد لا يكون السبب في ذلك هو النفط.

وارتفعت واردات المنتجات النفطية إلى أوروبا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 11 % على أساس شهري، بقيادة زيت الوقود، بينما ارتفعت صادرات المنتجات بنسبة 11 %، مع تحقيق مكاسب في جميع المنتجات الرئيسية باستثناء غاز البترول المسال. وانخفضت واردات اليابان من النفط الخام، على أساس شهري، في مايو، لكنها ظلت أعلى بكثير من مستوى العام الماضي عند 2.4 مليون برميل يوميًا.

وتعافت واردات اليابان من المنتجات بشكل طفيف بعد الانخفاض الحاد في الشهر السابق، وسط انتعاش في تدفقات غاز البترول المسال. وانخفضت صادرات المنتجات، مدفوعةً بتدفقات الغازولين والبنزين. وفي الصين، انخفضت واردات النفط الخام بشكل أكبر إلى متوسط 11.0 مليون برميل يوميًا في مايو، مع انسجام التدفقات مع متوسط السنوات الخمس.

وظلت واردات المنتجات مستقرة بشكل عام، لكنها لا تزال أعلى بكثير من متوسط السنوات الخمس، بينما انخفضت صادرات الصين من المنتجات موسميًا. وظلت واردات الهند من النفط الخام في مايو فوق 5 ملايين برميل يوميًا للشهر الخامس على التوالي، على الرغم من انخفاضها بنسبة 2 % على أساس شهري. وتعافت واردات المنتجات على أساس شهري، بمتوسط 1.2 مليون برميل يوميًا، ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيت الوقود. ارتفعت صادرات المنتجات بنحو 34 % على أساس شهري، لتصل إلى متوسط 1.4 مليون برميل يوميًا، مع انتعاش صادرات الديزل والبنزين.

في وقت، اقترحت المفوضية الأوروبية وضع حد أقصى عائم لسعر النفط الروسي أقل بنسبة 15 % من متوسط سعر الخام في السوق خلال الأشهر الثلاثة السابقة، وفقًا لدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي. ويضغط الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على مجموعة الدول السبع لخفض هذا الحد الأقصى خلال الشهرين الماضيين بعد أن أدى انخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط إلى جعل مستوى 60 دولارًا للبرميل الحالي غير ذي صلة إلى حد كبير.
تم الاتفاق في الأصل على سقف سعر مجموعة السبع، الذي يهدف إلى الحد من قدرة روسيا على تمويل الحرب في أوكرانيا، في ديسمبر 2022. وأضاف أحد الدبلوماسيين أن السقف العائم الجديد سيُراجع وفقًا لمتوسط السعر كل ثلاثة أشهر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي، إن التفاصيل الفنية للمقترح الأخير لا تزال بحاجة إلى مناقشة، لكن الفكرة بدت وكأنها تُهدئ مخاوف الدول البحرية في الاتحاد الأوروبي - مالطا واليونان وقبرص.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من القادة الأوروبيين، لم توافق الإدارة الأمريكية على خفض السقف، مما دفع الأوروبيين إلى المضي قدمًا بمفردهم. بقي سعر برميل نفط الأورال الروسي أقل بدولارين عن الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل يوم الجمعة.

يحظر هذا الحد الأقصى تداول النفط الخام الروسي المنقول عبر ناقلات النفط إذا كان السعر المدفوع أعلى من 60 دولارًا للبرميل، ويمنع شركات الشحن والتأمين وإعادة التأمين من مناولة شحنات النفط الخام الروسي حول العالم، إلا إذا بِيعَ بأقل من الحد الأقصى.

واقترحت المفوضية الأوروبية في يونيو خفض الحد الأقصى من 60 دولارًا للبرميل إلى 45 دولارًا للبرميل كجزء من حزمة العقوبات الثامنة عشرة على روسيا. وأكد الكرملين يوم الجمعة امتلاكه خبرة واسعة في مواجهة تحديات مثل تحديد سقف سعر النفط الروسي العائم، والذي قد يفرضه الاتحاد الأوروبي. ويجب أن توافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع على عقوباتها ليتم اعتمادها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

جمعية الاقتصاد تعقد مؤتمرها العلمي السنوي الثاني والعشرين في جدة

الرياض

جدة - محمد حميدان

تعقد جمعية الاقتصاد السعودية برعاية وزير التعليم يوسف بن عبدالله البنيان في يومي 10 و11 سبتمبر 2025، مؤتمرها العلمي السنوي الثاني والعشرين تحت شعار "الآثار الاقتصادية للتحولات المعاصرة: آفاق وتطلعات" وذلك في رحاب جامعة الأعمال والتكنولوجيا بمدينة جدة، ويهدف المؤتمر لتقديم منصة علمية يتم عبرها تبادل الخبرات بين الاقتصاديين والأكاديميين والمهتمين بطرح أحدث أوراقهم العلمية التي تتميز بالأصالة والابتكار وبما يهم ويفيد الاقتصاد الوطني.

وسيناقش المؤتمر عبر جلساته العلمية والتحاورية خمسة محاور رئيسية تلامس مستقبل الاقتصاد الوطني والعالمي وهي تحولات الطاقة والاستدامة الاقتصادية والذكاء الاصطناعي والقوى العاملة وتطورات الخدمات اللوجستية وانعكاساتها على التجارة العالمية على التجارة العالمية والتطور الابتكاري في مجال البيئة والمصادر الطبيعية والأمن الغذائي.

وتعد جمعية الاقتصاد السعودية التي يرأسها فخريا صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الطاقة، من أقدم وأعرق الجمعيات العلمية في المملكة، وتهدف الجمعية إلى تنمية الفكر والإنتاج العلمي الاقتصادي والعمل على تطويره، وإيجاد مرجعية استشارية سعودية متخصصة للقطاعين العام والخاص والمساهمة في تحقيق أهداف وبرامج رؤية 2030م، إضافة إلى تعزيز التواصل الفعال، وبناء العلاقات بين المهتمين والمختصين المحليين والدوليين وأيضا تنظيم مؤتمرات ولقاءات وورش عمل لمناقشة القضايا الاقتصادية المختلفة وعقد دورات لتدريب الكوادر الوطنية المتخصصة بعلم الاقتصاد وتأهيلهم لدخول سوق العمل، في مناطق المملكة، كما أوضح تعمل على رصد ومتابعة المستجدات الاقتصادية المحلية والدولية وتعميمها على جميع فئات المجتمع ومنح جوائز سنوية للبحوث الطلابية المتميزة في تخصص الاقتصاد.

وتعمل جمعية الاقتصاد السعودية باستمرار على تطوير أعمالها كمركز فكر وبما يحقق أهدافها العلمية والبحثية وتوعية المجتمع من خلال متابعة التطورات والقرارات الاقتصادية ونقلها للجمهور، لتعكس الحراك الجاري ممثلاً برؤية المملكة 2030 التي تم وضعها بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- وما يرتبط بها من تغيرات هيكلية في القطاعين العام والخاص.

ونجحت الجمعية برعاية خاصة من رئيسها الفخري الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وبمتابعة مجالس الإدارة المتعاقبة في تنظيم نشاطات متناغمة مع رؤية المملكة 2030، استضافت فيها العديد من أصحاب السمو الملكي والوزراء والمسؤولين في القطاعين العام والخاص.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وغطت أنشطة وفعالية الجمعية العديد من المواضيع الهامة والمحفزة على رفع معدل التثقيف والوعي الاقتصادي في المملكة ومن بين تلك المواضيع موضوع تمكين المرأة وتفعيل دورها في الاقتصاد وموضوع الإصلاح الاقتصادي في رؤية 2030 وموضوع تحول الطاقة العالمي وأيضا مبادرات وبرامج الإسكان والاقتصاد الرقمي وتطوير الصناعة في المملكة وريادة الأعمال وطريق البداية وواقع صناعة الدواء في المملكة وتنمية الصادرات الصناعية غير النفطية والتحولات الاستراتيجية لسوق العمل السعودي وتأهيل القوى العاملة الوطنية وتوظيفها إضافة إلى الكثير من المواضيع الأخرى التي تهم وتفيد الاقتصاد الوطني وتساعد على بناء مجتمع واعٍ قادر على المشاركة واتخاذ القرارات الفاعلة برشد لمواكبة التغيرات والتحديات الاقتصادية واستغلال الفرص.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إتمام طرح سندات دولارية للصندوق العربي للطاقة بـ 600 مليون دولار لأجل 5 سنوات

الاقتصادية

أتمَّ الصندوق العربي للطاقة، المعروف سابقاً بـ«أبيكورب»، المؤسسة المالية متعددة الأطراف والمتخصص في تمويل واستثمار مشاريع قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إصدار سندات دولارية بقيمة 600 مليون دولار لأجل استحقاق مدته 5 سنوات تستحق في فبراير 2031، وبتسعير يبلغ 75+ نقطة أساس فوق معدل التمويل المضمون، مع تضييق هامش التسعير بمقدار 10 نقاط أساس خلال مرحلة بناء دفتر الطرح، ونحو 20 نقطة أساس مقارنةً بمستويات التداول الثانوية السائدة، ما يعكس قوة الطلب وجاذبية الصفقة رغم زخم الإصدارات العالمية.

ويُعد هذا الإصدار الرابع خلال عام 2025 للصندوق. فيما تم التسعير ضمن مستويات السوق الثانوية بالرغم من تزامنه مع أكثر من 40 صفقة إصدار عالمياً خلال الفترة نفسها.

وسجل الطرح أرقاماً بلغت ضعف ما كانت عليه عند الإصدار، ما أتاح رفع قيمة الطرح إلى 600 مليون دولار. وجاءت الطلبات من قاعدة مستثمرين متنوّعة وعالية الجودة شملت البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية والمؤسسات متعددة الأطراف والجهات الحكومية، مع مشاركة جغرافية واسعة ودعم قوي من مستثمري منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن المستثمرين الدوليين، على غرار الإصدارات السابقة.

وقال كبير المدراء الماليين في الصندوق العربي للطاقة، فيكي بهاتيا: "هذا الإصدار أتاح لنا إعادة تسعير منحنى العائد بما يتماشى مع إستراتيجيتنا التمويلية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أحلام أوروبا في الليثيوم تواجه اختبارا حاسما في البرتغال

الاقتصادية

تستعد شركة "سافانا ريسورسز" (Savannah Resources) لمرحلة محورية في مساعي أوروبا لتأمين المعادن المستخدمة في صناعة البطاريات، حيث تعمل على ترتيب تمويل لما قد يصبح أكبر مصدر محلي لليثيوم في الاتحاد الأوروبي.

تُكمل الشركة المدرجة في بورصة لندن دراسة جدوى لمشروع باروسو التابع لها في شمال البرتغال، وبدأت في تنظيم التمويل اللازم للبناء، والذي من المتوقع أن يتطلب ما بين 300 مليون يورو (350 مليون دولار) و350 مليون يورو على مدى العامين ونصف العام المقبلين.

مشروع استراتيجي أوروبي

صنّف الاتحاد الأوروبي باروسو كمشروع استراتيجي في وقت سابق من هذا العام، وهي خطوة تتوقع "سافانا" أن تُتيح تمويلًا يُساعد في تغطية جزء غير محدد من التكلفة. اعتمدت الشركة حتى الآن على مواردها الخاصة، وفقاً للرئيس التنفيذي إيمانويل بروينسا، حيث أنفقت حوالي 50 مليون يورو منذ حصولها على الامتياز عام 2017.

وقال بروينسا في مقابلة بمكاتب الشركة في لشبونة: "من الطبيعي أن تتلقى مشاريع من هذا النوع، والتي تحمل هذا الطابع الاستراتيجي، دعماً تنموياً من الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة". وأضاف: "أتوقع أن يكون هناك نوع من الدعم التمويلي مستقبلاً، سواءً كان قابلاً للسداد أم لا، لتسريع تطوير المشروع. مرحلة البناء هي الأكبر من حيث الإنفاق المالي".

تحديات أمام صناعة الليثيوم العالمية

تمضي الشركة قدماً في مشروعها في ظل تحديات تواجه صناعة الليثيوم العالمية. يواجه المنتجون الرئيسيون في أستراليا وتشيلي والصين خسائر فادحة مع استمرار ضغط فائض المعروض على السوق. عزز انتعاش أسعار الليثيوم مؤخراً الآمال في التعافي، لكن العديد من المنتجين على أهبة الاستعداد لزيادة الإنتاج إذا استمر هذا الارتفاع.

يُشكل هذا بيئةً صعبةً لجمع التمويل، مما يجعل الدعم الحكومي أمراً بالغ الأهمية للمشاريع في مراحلها الأولى.

ومع ذلك، تعرّض الاتحاد الأوروبي لانتقادات واسعة النطاق لبطء وتيرة العمل. ولا يزال التكتل يعتمد بشكل كامل على واردات الليثيوم والمعادن الأساسية الأخرى، في حين تستمر الجداول الزمنية للعديد من المشاريع الاستراتيجية المُقررة في التأخر.

البحث عن أمان سلسلة توريد الليثيوم

يقول بروينسا إن مشروع باروسو يُمكن أن يُصل إلى نقطة التعادل (بين الإيرادات والمصروفات) عند أسعار الليثيوم

أنقر هنا للرجوع للأعلى

البالغة 600 دولار للطن، وإن هدف الشركة هو المنافسة على السعر مع مُنتجين أكبر بكثير لتزويد السوق الأوروبية. وتأمل "سافانا" في إيجاد شريحة مُناسبة من العملاء الذين يسعون إلى تأمين سلسلة التوريد وطرق نقل أقصر من موقع الاستخراج.

وأضاف أنه من المتوقع الآن أن يبدأ الإنتاج في عام 2028، مُؤجلاً بذلك الموعد المُستهدف سابقاً وهو عام 2027. وعلى الرغم من أن البرتغال تُعدّن الليثيوم لصناعة السيراميك منذ عقود، إلا أنها لم تُنتج بعد مواداً تُستخدم في البطاريات على نطاق واسع. وأضاف أن مشروع باروسو يُمكن أن يصل إلى تقييم بحوالي مليار يورو.

تُعدّ كل من "إيه إم جي ليثيوم" (AMG Lithium BV) و"المرجان" (Al Marjan Ltd)، و"غروب لوشيفز" (Grupo Lusiaves SGPS SA)، ورجل الأعمال البرتغالي ماريو فيريرا من بين المستثمرين الرئيسيين في "سافانا". وقد جمعت الشركة أحدث تمويل بقيمة 4.8 مليون جنيه إسترليني (6.5 مليون دولار) في يونيو من مساهمين حاليين ومستثمرين برتغاليين جدد وموظفي "سافانا".

البرتغال ركيزة أساسية في صناعة البطاريات الأوروبية

تُرسّخ البرتغال مكانتها كركيزة أساسية في جهود أوروبا الرامية إلى دخول سلسلة توريد البطاريات. وقد بدأت شركة "سي إيه إل بي" (CALB)، وهي شركة تصنيع مملوكة جزئياً للحكومة الصينية، هذا العام بناء مصنع لبطاريات الليثيوم بتكلفة 2.3 مليار دولار بالقرب من سينيس، وهو ميناء في المياه العميقة على الساحل الجنوبي الغربي للبرتغال. وتُعدّ مدينة إستاريجا، التي تبعد حوالي 50 كيلومتراً (31 ميلًا) عن بورتو في شمال البرتغال، من أبرز المدن المرشحة لاحتضان مشروع مصفاة الليثيوم.

بدأ مصنع تجميع السيارات التابع لشركة "ستيلانتس" (Stellantis NV) بالقرب من فيسيو الإنتاج واسع النطاق للسيارات التجارية الخفيفة التي تعمل بالكامل بالكهرباء العام الماضي. من المقرر أن يبدأ مصنع "أوتو يوروبا" التابع لشركة "فولكس واجن" في باليلا بتصنيع طراز كهربائي جديد، ومن المتوقع طرحه في السوق عام 2027.

جدل حول مشروع الاستكشاف

يواجه مشروع استكشاف "سافانا" جدلاً. ففي استشارة عامة عام 2023، سعت الشركة إلى الحصول على آراء حول المخاطر المحتملة على جودة المياه، والتنوع البيولوجي، والتراث الزراعي للمنطقة بعد أن أثار المنتقدون مخاوف. في وقت سابق من هذا العام، أوقفت الشركة أعمال التنقيب لفترة وجيزة بعد أن طعن ملاك الأراضي في تصريح حكومي بالوصول إلى ممتلكات خاصة، على الرغم من إلغاء الأمر القضائي بعد أسابيع.

في 3 سبتمبر، قضت لجنة تابعة للأمم المتحدة بأن البرتغال انتهكت معاهدة دولية بتقييدها وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بمنجم باروسو أثناء عملية الترخيص البيئي.

وأفاد بروينسا بأن الشركة زادت من مشاركتها المجتمعية، مشيرةً إلى أن موظفي سافانا شاركوا في فعاليات محلية، وأن مركز معلومات قد حُوّل إلى مركز مجتمعي.

وقال "نعتقد أن هذا المشروع سيكون مفيداً جداً للجميع، من أصحاب المصلحة المحليين إلى المساهمين. وأضاف: "لا يزال أمامنا الكثير من العمل المهم والمثير في المستقبل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنغولا تعتزم منح تراخيص النفط في الربع الأخير

عكاظ

أعلنت أنغولا أنها تعتزم فتح جولة جديدة لمنح تراخيص التنقيب عن النفط بحلول الربع الأخير من العام الحالي، في إطار جهودها للحفاظ على مستوى إنتاج الخام فوق مليون برميل يوميًا.

وستكون هذه الجولة الأخيرة ضمن إستراتيجية متعددة السنوات أطلقتها الحكومة عام 2019، وتهدف إلى منح 50 امتيازاً في ثالث أكبر منتج للنفط الخام في أفريقيا.

مكامن جديدة

وقال وزير الموارد المعدنية والنفط والغاز، ديامانتينو أزيفيدو، في بيان اليوم: «هدفنا هو الوصول إلى إنتاج مليون برميل يوميًا في العام القادم، نحن بلد يعتمد على آبار ناضجة في حقولنا، وحلنا هو البحث عن مكامن جديدة».

وتأتي جولة التراخيص هذه ضمن مساعي الحكومة لجذب الاستثمارات إلى قطاع النفط.

وكانت مستويات الإنتاج قد انخفضت في يوليو الماضي إلى أقل من مليون برميل يوميًا، للمرة الأولى منذ انسحاب البلاد من منظمة «أوبك» في 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تعلن: امتثال تام لاتفاقات «أوبك+»

عكاظ

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، اليوم (الأحد)، أن روسيا ممتثلة تماما للالتزامات ضمن اتفاقات تحالف «أوبك+».

وأفاد التحالف في بيان له بأن ثمانية أعضاء في «أوبك+» اتفقوا على زيادة إنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يوميا في أكتوبر القادم.

وقال نوفاك، متحدثا عبر التلفزيون الرسمي الروسي بعد اجتماع المجموعة: «سوق النفط متوازنة والاتفاق ينفذ على أعلى مستوى».

وقال: «اتفقنا على مراقبة وضع السوق. وستكون لدينا فرص في المستقبل وكذلك الاجتماع شهريا لاتخاذ قرارات بناء على حالة السوق».

وأضاف: «في ما يتعلق بروسيا، فإننا نفي بالتزاماتنا كاملة، سواء من حيث تعويضات الإنتاج أو زيادة الكميات المتفق عليها في الفترات السابقة».

زيادة الإنتاج

وكانت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة «أوبك+»، قررت تنفيذ تعديل في الإنتاج بزيادة قدرها 137 ألف برميل يوميا اعتبارا من بداية أكتوبر 2025، في ظل أساسيات السوق الإيجابية والنظرة المستقرة للاقتصاد العالمي.

ويأتي هذا التعديل المقرر الشهر القادم من إجمالي كميات الخفض الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميا، التي أعلن عنها في أبريل 2023، وتجري إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجيا، حسب متغيرات السوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يدرس مد خط أنابيب إلى عُمان لتعزيز صادرات النفط الخام

الشرق الأوسط

يدرس العراق إنشاء خط أنابيب لتصدير النفط الخام إلى عُمان، بما يساعده على تسويق نفطه عالمياً، وتزويد منشأة تخزين مخطط لها في السلطنة بالإمدادات، وفق المدير العام لشركة «تسويق النفط» العراقية الحكومية علي نزار.

وأضاف نزار لوكالة «رويترز» أن «هناك اتفاقاً مبدئياً بالفعل»، مشيراً إلى أن مناقشات حول مسار الخط وطاقته ستكون جزءاً من مفاوضات العقود المستقبلية.

وأوضح نزار، على هامش منتدى للطاقة في بغداد، أن خط الأنابيب سيضخ النفط الخام إلى منشأة تخزين متكاملة في «رأس مركز»، ومن المخطط أن تكون سعتها الأولية 10 ملايين برميل.

وقال: «نحن حريصون على المُضي قُدماً في خط الأنابيب لضمان أن تكون خزانات التخزين ذات قيمة استراتيجية، ويتم تزويدها بالنفط العراقي يومياً بشكل منتظم».

وأشار إلى أن خط الأنابيب قد يكون بحرياً يمر عبر الخليج، أو برياً، وذلك اعتماداً على نتائج دراسة جدوى تقارن بين الخيارين.

وكانت الشركة قد أعلنت يوم السبت أنها وقّعت مذكرتي تفاهم مع مجموعة «أوكيو» العُمانية، تشمل الأولى تطوير مشروع التخزين في رأس مركز، فيما تتيح الثانية لشركة «أوكيو للتجارة» تسويق النفط العراقي عالمياً، بالاستفادة من الخبرات التجارية والإدارية لدى الطرفين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السيسي يوجه بمواصلة تطوير آبار النفط والغاز الجديدة وإدراجها على خريطة الإنتاج

الشرق الأوسط

وجَّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بمواصلة تطوير الآبار الجديدة المكتشفة في البلاد، وإدراجها ضمن خريطة الإنتاج، مع تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، بما يُعزز من مكانة مصر مركزاً إقليمياً للطاقة.

كانت وزارة البترول قد أعلنت الأسبوع الماضي، عن نجاح شركة «البرلس للغاز» في إضافة بئرَين جديدَين بالبحر المتوسط بمنطقة غرب الدلتا العميقة على خريطة إنتاج الغاز الطبيعي بإجمالي إنتاج يصل إلى 60 مليون قدم مكعبة يومياً.

ووقعت مصر آخر أغسطس (آب) الماضي، 4 اتفاقيات جديدة لـ«الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)» مع عدد من كبرى الشركات العالمية للبحث عن الغاز والبترول في البحر المتوسط والدلتا، بإجمالي استثمارات حدها الأدنى يزيد على 340 مليون دولار، وحفر 10 آبار جديدة، في إطار المحور الأول من استراتيجية الوزارة الخاص بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف وزيادة الإنتاج.

وشدد السيسي في هذا الإطار، خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير البترول كريم بدوي، «على ضرورة سداد مستحقات الشركات العاملة في مصر، والوفاء الكامل بجميع الالتزامات تجاهها، بما يُعزز من مصداقية الدولة ويُرسّخ الثقة في مناخ الاستثمار».

وأكد الرئيس، في بيان صحافي، أهمية توفير المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين، بما يُسهم في تعزيز حجم الاستثمارات في قطاع البترول، وزيادة الإنتاج لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية المتنامية.

وصرّح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، السفير محمد الشناوي، بأن وزير البترول استعرض خلال الاجتماع مستجدات قطاع التعدين، وآليات جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي، إلى جانب نتائج مشاركته في مؤتمر التعدين الدولي الذي عُقد في أستراليا خلال شهر سبتمبر (أيلول) الحالي.

وأوضح الشناوي أن الوزير استعرض كذلك المحاور الأساسية لوزارة البترول والثروة المعدنية في المرحلة الراهنة، التي تشمل وضع الاكتشافات والاتفاقيات والموقف التنفيذي للمشروعات الجارية ذات الصلة، فضلاً عن حجم إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة من شهر يوليو (تموز) 2024 وحتى شهر أغسطس 2025. كما تناول العرض السبل المطروحة لتعزيز الإنتاج المحلي من الثروات البترولية والغازية، وتطورات البنية التحتية التي تم تنفيذها لضمان توافر الكميات اللازمة من الغاز لتلبية احتياجات السوق المحلية.

وذكر المتحدث الرسمي أن وزير البترول استعرض خلال الاجتماع تطورات تنفيذ استراتيجية تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة، إلى جانب عرض أسس استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام 2040.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما تناول الوزير جهود جذب المزيد من الشركات العالمية للاستثمار في مجالَي البترول والغاز، مشيراً إلى التطورات الإيجابية التي يشهدها نشاط هذه الشركات في مصر خلال الفترة الحالية، بما يعكس الثقة المتزايدة في بيئة الاستثمار المصرية، وما تمتلكه الدولة من فرص واعدة وإمكانات كبيرة في مجالَي البترول والغاز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حصص إنتاج النفط لـ8 دول في أوبك+.. وسابقة للسعودية منذ 2023

الطاقة

دينا قدري

من المقرر أن ترتفع حصص إنتاج النفط لـ8 دول في أوبك+ خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بعد أن قررت المجموعة بدء التخلص من تخفيضاتها الطوعية على مدار 12 شهرًا.

وستضيف السعودية و7 دول في أوبك+ نحو 137 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، لإنهاء تخفيضاتها الطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، التي بدأت تنفيذها في مايو/أيار 2023، وكان من المفترض أن تستمر حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2026.

وأوضحت الدول الـ8، خلال اجتماعها اليوم الأحد 7 سبتمبر/أيلول، أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تُعاد بشكل جزئي أو كامل، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق.

وأشارت المجموعة -التي تضم السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وقازاخستان والجزائر وسلطنة عمان- إلى أن قرار زيادة إنتاج النفط جاء في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية الجيدة الحالية، التي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط.

وحسب البيانات لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تُعدّ هذه الزيادة أقل بكثير من زيادات الأشهر السابقة، وقد تكون الكميات المُحققة فعليًا أقل من الزيادة المُعلنة، لتكون في نطاق من 60 إلى 70 ألف برميل يوميًا، مقارنةً بـ137 ألف برميل يوميًا المُعلَنة.

حصص إنتاج النفط لـ8 دول في أوبك+

وفق جدول حصص إنتاج النفط لـ8 دول في أوبك+ لدى منصة الطاقة، ستضيف المملكة العربية السعودية 42 ألف برميل يوميًا خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2025، إذ ستبلغ حصة الإنتاج المطلوبة من المملكة 10 ملايين و20 ألف برميل يوميًا.

وتُعدّ هذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها إنتاج السعودية من النفط حاجز الـ10 ملايين برميل يوميًا منذ عام 2023؛ إذ وصلت حصة المملكة إلى 10 ملايين و478 ألف برميل يوميًا نهاية عام 2022 بموجب أكبر خفض للإنتاج نفّذه تحالف أوبك+ منذ تفشّي جائحة كورونا، دون إضافة أيّ تخفيضات طوعية.

وعقب قرار زيادة الإنتاج لمجموعة الدول الـ8، ستضيف الإمارات 12 ألف برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، ليصل مستوى الإنتاج المطلوب إلى 3 ملايين و387 ألف برميل يوميًا، وسيترفع مستوى الإنتاج المطلوب من العراق بمقدار 17 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 4 ملايين و137 ألف برميل يوميًا.

وسيزيد مستوى الإنتاج المطلوب من الكويت بمقدار 11 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى مليوني و559 ألف برميل يوميًا، وستضيف الجزائر 4 آلاف برميل يوميًا، لترتفع حصتها إلى 963 ألف برميل يوميًا، وستضيف سلطنة عمان 3 آلاف برميل يوميًا، لتبلغ حصتها 804 آلاف برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومن المقرر أن تضيف روسيا 42 ألف برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول 2025، ليرتفع مستوى الإنتاج المطلوب إلى 9 ملايين و491 ألف برميل يوميًا، وستضيف قازاخستان 6 آلاف برميل يوميًا، لترتفع حصتها إلى مليون و556 ألف برميل يوميًا.

من جانبه، أكد نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، أن بلاده تلتزم التزامًا كاملًا ببنود اتفاق أوبك+، بحسب التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف نوفاك في مقابلة مع قناة روسيا 24 عقب اجتماع الدول الـ8: "نفي بالتزاماتنا بالكامل، سواءً من حيث التعويضات أو من حيث زيادة الكميات التي اعتُمِدَت سابقًا.. هذا يسمح لصناعة النفط لدينا بضمان نمو الإنتاج، ما يؤثّر إيجابًا في اقتصادنا وفي قطاع النفط عمومًا".

وأوضح أن السوق مستقرة إلى حدٍّ ما، إذ اتُّفِق على مراقبة السوق بشكل أكبر، مشيرًا إلى أن اتفاق أوبك+ نُفِّذَ على مستوى عالٍ.

التخلص من تخفيضات أوبك+ الطوعية

في إطار قرارها بتسريع التخلص من تخفيضات أوبك+ الطوعية، أكدت الدول الـ8 التزامها باستقرار السوق النفطية في ضوء أساسيات السوق الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وتعديل إنتاجها.

وستواصل الدول الـ8 متابعة ظروف السوق وتقييمها بدقّة، في إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، بحسب ما جاء في البيان الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وخلال اجتماعها الذي عُقد افتراضيًا اليوم الأحد، أكدت الدول الـ8 مجددًا أهمية تبنّي نهجٍ حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لإيقاف التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية أو عكس اتجاهها، بما في ذلك التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية السابقة البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، التي أُعلنَت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وأوضحت الدول أن هذا الإجراء سيوفر فرصة للبلدان المشاركة لتسريع تعويضاتها، مؤكّدة عزمها تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير/كانون الثاني 2024.

وستعقد مجموعة الدول الـ8 اجتماعها المقبل في 5 أكتوبر/تشرين الأول، في ظل سياسة عقد اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.